

المفهوم النظمي للصورة الأدبية مقاربة سيميائية بين نظرية النظم عند: عبد القاهر الجرجاني ونظرية النحو العلائقي عند: هيلمسليف¹

هاشمي الطاهر/ أستاذ مساعد "أ"
جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة.
كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

ملخص الموضوع

يتضمن هذا الموضوع مقاربة سيميائية منهجية بين قضيتين نقديتين مقاربتين مادة ومنهجاً، رغم تباينهما في الدوافع والغايات، تتعلق القضية الأولى بحقل التراث العربي من خلال ما جاء به "عبد القاهر الجرجاني" في إطار "نظرية النظم"، التي تبلورت على يديه في صورة منهج نقدي متكامل قادر على استقصاء دلالات النص الأدبي في مستوياته الفنية والجمالية، وبمختلف إحياءاته الرمزية، في حين تتعلق القضية الثانية بحقل النقد الحديث، من خلال ما صاغه "هيلمسليف" في إطار "نظرية الكلام" المتصلة في جوهرها بنظرية "النحو العلائقي"، التي نظر من خلالها إلى الكلام على أنه كيان علائقي، يقوم على أساس الإسناد الوظيفي أو علاقة الخسوع بين العناصر... وفي هذا الإطار يتساقط مفهوم النظم عند الجرجاني القائم على "معاني النحو" مع مفهوم "التعليق" أو التعالق في نظرية النحو العلائقي عند "هيلمسليف"، وهو ما سنحاول بسطه وتفصيله في هذا الموضوع.

المقال

- كلمة لابد منها

إن السعي الحثيث للبحث عن أصول تراثية عربية لمفاهيم لغوية وأدبية حديثة أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، وحد الصعوبة في مثل هذه المقاربات، لا يكمن في كون هذه الآليات الإجرائية المعتمدة في مجال منهج ما غير قادرة على إعطاء البدائل المنهجية في دراسة الظاهرة اللغوية، ومن خلالها النص الأدبي، بل إن المعوق الفعلي والحقيقي في مثل هذه الحالة هو غربة هذه المفاهيم — على المستوى النظري والإجرائي معاً — عن المناخ الثقافي والحضاري الذي تبلورت في

1965 - 1899 Louis Hjelmslev - الباحث الدنماركي لويس هيلمسليف: 1

خضمه تجربة الإبداع وميلاد النص اللغوي من جهة، واضطراب وغموض المصطلح النقدي الحديث من جهة ثانية، تحت عامل التطور السريع والمستمر الذي تعرفه حركة الفكر الإنساني في مسيرة التحولات الحضارية بوجه عام، هذا في الوقت الذي تُبذل فيه الكثير من الجهود العلمية المضنية لسد الهوة، وتقريب التباعد بين تلك المفاهيم التراثية وهذه المناهج الحديثة في دراسة الأدب ونقده.

ولأجل ذلك كان من الضروري على كل محاولة تتدرج في هذا الإطار أن تقوم على مراعاة السياق الثقافي والمعرفي الذي نشأت في أحضانه المفهومات والتصورات، التي يسعى الباحثون إلى تحليلها وتفسيرها، والكشف عن وجوه المقاربة بينها وبين تلك المصطلحات الناشئة والمتطورة باستمرار.

وانطلاقاً من ذلك كانت أكثر المقاربات منهجية وموضوعية هي تلك التي تسلك طريق التفسير والتحليل أولاً، ثم المقاربة ثانياً. ذلك لأن محاولة فهم الظاهرة اللغوية بمعزل عن تحليلها وتفسيرها في سياقها الخاص يرهن نتائجها لشروط نسبية مفترضة لا تستجيب لشروط المضمون من جهة، ولا تلبي حاجة المصطلح من جهة ثانية، كما أن أية مقاربة مستهدفة بين موروثنا الفكري بوجه عام وما تمخض عنه التفكير المعاصر في مجال الظاهرة المراد الاقتراب منها، دون مراعاة الأجواء والشروط المسهمة في إنتاج هذا النمط من التفكير، وهذا الشكل من الدراسة يعد إنكاراً حقيقياً لطبيعة الموروث في وجوده وحقيقته، وكان من الطبيعي لأجل تحقيق ذلك بصورة ناجعة أن تتسع الظاهرة التراثية المراد مقاربتها لجميع أدوات التحليل وطرائقه على المستوى النظري والتطبيقي معاً، على أن يكون ذلك مساوفاً تماماً لما هو مُبنى في الأدوات الإجرائية للمناهج النقدية الحديثة.

وإذا كنّا قد أقررنا سلفاً بصعوبة إيجاد أصول تراثية عربية لمفاهيم ونظريات نقدية حديثة بين حقلين معرفيين متقاربين موضوعاً ومنهجاً فإنّ تحديد طرائق المقاربة السيميائية بين عبد القاهر الجرجاني في الأقدمين وهيلمسليف في المحدثين من خلال اشتراكهما في تبني الطابع التركيبي للصورة الأدبية، لا يطرح هذه الصعوبة على وجه من الحدة والتعقيد ذلك لأن موضوع الظاهرة المعالجة وآلياتها لم تُطرح كبدائل لكليات عامة وإثماً كجزئيات منهجية قابلة للتكيف الإيجابي مع طبيعة الموضوع الحديث وطرائقه الإجرائية.

ومن ثم كان لا بد - في بداية الأمر - أن تعزل الظواهر المتباينة ضمن حقولها المحددة، ليتم الكشف عن جزئياتها وتفاصيلها، وفق منهج تحليلي يراعى فيه التدرج من البسيط إلى المركب، ومن العام إلى الخاص، ذلك لأن الكثير من الظواهر التي تبدو لنا - في عمومها - مفهومة وبسيطة، ليست كذلك لو راعينا فيها التفصيلات الجزئية، التي تقع تحت ذلك التجريد.

وقد كانت دراستنا في هذا البحث المتواضع تقتضي الاقتصار على تناول جانب من جوانب الظاهرة اللغوية في مستواها الدلالي، لا من حيث إفادتها للمعنى الذي تسعى إليه اللسانيات التواصلية أو التداولية بمفهومها العام، المتوخية في بحثها المقاصد والأغراض المباشرة انطلاقاً من المعيار والاستعمال، بل من حيث كون اللغة خارج المألوف نظام آخر للتواصل، له أبعاده ومقوماته الخاصة في أداء معانيه وأغراضه، لا كمعانٍ منتهية مينة، بل كإشارات دلالية تستند إلى خصوصية الثراء والتنوع، التي تحفظ للغة قدرة الإحياء والرمز كشكل راق ذي أبعاد بيانية وجمالية عالية.

إن اللغة - أولاً وقبل كل شيء - نظام من الرموز الصوتية، وتكمن قيمتها الرمزية في أنها تخضع للعرف والاتفاق بين مجموعة بشرية واحدة، غير أن هذه الرموز الصوتية التي يتعامل بها أبناء الجماعة اللغوية الواحدة محدودة، ومن ثم كان لا بد أن تُهيأ هذه الرموز بكيفية أخرى، تسمح بإنشاء المعاني والأغراض المتعددة؛ كيفية تأخذ فيها هذه الرموز مدلولات وظيفية، سرعان ما تشكل حلقة جديدة في سلسلة المدلولات المرتبطة بهذه الرموز الصوتية، «لأن اللغة أضيق في مجالها اللفظي من حقل الأفكار التي ترد على ذهن المتكلمين بها، ومن الصور والظلال التي ترد على أخیلتهم، ومن هنا تصبح المعاني العرفية (أي الحقيقية) قاصرة على الوفاء بمطالب التعبير اللغوي... ويصبح التعبير اللغوي بحاجة إلى تجاوز الحقيقة العرفية إلى استعمال آخر للفظ يسمى المجاز»¹، وهذا يعني أن هذه الرموز تفقد طابعها الحسي المادي سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى التركيب، وتكتسي طابعاً تجريدياً ضمن منظومة إشارية جديدة، والتجريد هنا من خواص المنظومة الإشارية الثانية، وهو مقتصر على الإنسان وحده، ويحصل عن طريق الصور الذهنية المنبثقة عن الظواهر المادية

1 - اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ص 19.

الحسية أو المعاني المجردة، ومعنى التجريد هنا هو قيام الأسماء أو الصفات مقام مسمياتها وموصوفاتها، حيث تأخذ الألفاظ محل الأشياء التي تدل عليها، وفي هذا المستوى تتشكل المنظومة الرمزية، من منطلق العملية التجريدية باعتبار أن الصور الذهنية المشكلة عن الموجودات الحسية أو القيم المجردة ستصبح في مستوى التعبير عنها صورا مجردة، إما في شكل كلمات منطوقة، أو هيئات مكتوبة، وإن كانت هذه العملية لا تأخذ اتجاها واحدا من المحسوس إلى المجرد، وإنما قد تعود مرة أخرى في رجعة معاكسة من المجرد إلى المحسوس، ومهما يكن شكل التعبير عن المعنى، فإن الوحدات الصوتية التي تتألف منها اللغة، ليست مجرد أصوات منطوقة، بل هي رموز ذات معنى.

ولأن متكلم اللغة في مستوى التعبير الأدبي لا ينشئ المقاصد والأغراض في حدود الدلالات التي تنتجها الوحدات الصوتية مفردة غير مركبة، فإنه من الضروري عندئذ أن تتحول العملية الدلالية للنص الأدبي إلى ما يشبه حالة الانصهار الذي تفقد فيه العناصر المنصهرة الكثير من خواصها الأولية للتشكل مجتمعة كائنا جديدا تأخذ فيه أعضاؤه المتحللة كينونتها من ذلك المزيج.

ولأن عناصر اللغة أو وحداتها الصوتية داخلة في نظام معلوم، ومنصهرة فيه، فإنه لم يكن من السهل تصنيف أصواتها ومفرداتها وتراكيبها في طبقات متميزة بخصائصها، فمن اليسر تصنيف المفردات مثلا إلى: أسماء، وأفعال، وحروف، وتصنيف التراكيب إلى: جمل إثباتية، وجمل استفهامية، كما أن تحويل المفردات أو التراكيب من صيغة لأخرى، يتم طبقا لأسلوب معلوم، إذ يكون منشأ التحويل فيه خاضعا للاعتبارات السياقية والموقعية المختلفة.

وفي هذا الإطار لم تكن الدراسات الدلالية المعاصرة سباقة للتويه بأهمية العلاقات النظامية المختلفة، التي ينشأ عنها «المعنى» و«معنى المعنى» — على حد تعبير "الجرجاني" — بل إن وقفة متأنية عند موروثنا النقدي والبلاغي كفيلة بتوضيح جوانب هذا الاهتمام القديم والمشروع، بالنظر إلى أن استقصاء ما فيه من التوجيهات النقدية الناجعة لا يزال دون المستوى المطلوب، ولهذا ارتأينا في محاولتنا هذه إيجاد العلاقات الضرورية بين ما أفرزته بعض الدراسات اللغوية والنقدية المعاصرة وما يحمله موروثنا اللغوي والنقدي من القضايا النقدية المنهجية المشابهة لها، مقتصرين في ذلك على مجرد المقاربة

بين ما انتهى إليه الجرجاني من الأحكام والإشارات وما تمخضت عنه مناهج التحليل اللغوي في الحقل السيميائي، من خلال مقارنة جزئية بين حقلين كبيرين، أملين أن يكون في ذلك شيء من الإنصاف إلى الجهد الذي قدمه الجرجاني للتراث الإنساني بأكمله، وهو يستوقف ظاهرة من أعقد الظواهر الاجتماعية التي تتصل بحياة الإنسان وفكره ومشاعره، ألا وهي اللغة، ولا نقصد باللغة تلك الأداة التي نعبر بها عن الأغراض البسيطة والحاجات القريبة، بل نقصد بها تلك اللغة العالية، التي تتصهر فيها الخواطر وتتقاطع فيها الصور، وتمتدح فيها المشاعر، في لحظة واحدة هي لحظة التعبير عن الذات الإنسانية المركبة من كل هذا المجموع، والمهيئة سلفاً لأن تبليغ ذلك كله إلى غيرها من الذوات، متى ما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

وإذا كانت علاقة الإنسان بالعالم الخارجي - في الجملة - قائمة على تفسير الظواهر من حوله، وأن هذا التفسير يقوم أساساً على التأويل، فلا بد أن يكون وجه هذا الاتصال بالعالم الخارجي قائماً على المكاشفة المستمرة للظواهر، لا من منطلق الرغبة في الاكتشاف وحسب، بل من منظور الرغبة في توجيه اللغة توجيهاً سليماً يخدم مقاصد الناطقين بها وأغراضهم المختلفة، ذلك لأنه كما يقول مصطفى ناصف: «لا يمكن أن نتصور الوجود الإنساني دون لغة، ولا يمكن تصور هذا الوجود بمعزل عن آليات فهم الإنسان للإنسان؛ الوجود الإنساني الذي نعرفه يقوم على اللغة، ولهذا ينبغي لأية نظرية في الفهم الإنساني أن تعالج ظاهرة اللغة، ولا شيء من الوسائل الرمزية التي يستعملها الإنسان يفوق اللغة في مرونتها وقدرتها على التواصل... فاللغة تكون رؤية الإنسان وتفكيره، أو تصوره لنفسه وللعالم؛ رؤية الإنسان تشكلها اللغة، والإنسان يشكل وجوه حياته من خلال اللغة، وأكثر جداً مما يعرف: العبادة، والحب، والسلوك الاجتماعي، والفكر المجرد، وصورة المشاعر، كل ذلك تشكله اللغة، ولو تعمقنا الموضوع وجدنا اللغة هي الوسط الذي نعيش فيه ونتحرك ونشعر بكينونتنا من خلاله»¹.

واللغة من جهة الدلالة متمثلة في أنها اعتبرت كاشفة عن الفكر البشري بما يحويه من معانٍ وتصورات، فغايتها من الوجهة الوظيفية التعبير عن عملية التفكير لدى الإنسان، بما يفضي إلى تطابق مضمون

1 نظرية التأويل - مصطفى ناصف - مطبعة النادي الأدبي الثقافي - جدة - م. ع. السعودية ط1 - 2000 ص (20، 21)

اللغة مع مادة العقل، فالكلام في التصور القديم يعد إجمالاً كالوعاء، تنصهر فيه مضامين الفكر وما يصدر عنه من تجليات. وحتى يتم التواصل بين تفسير القدامى للظاهرة اللغوية من الجانب الدلالي وما تطرحه متصورات الفكر اللغوي الحديث اخترنا أن تكون هذه المقاربة تحت العنوان الآتي:

المفهوم النظمي للصورة الأدبية:

مقاربة سيميائية بين نظرية النظم عند: عبد القاهر الجرجاني ونظرية النحو العلائقي عند: هيلمسليف

لقد كان من أهم الحقائق التي وصل إليها التطور اللغوي بعد «سوسير» هو بلورة المفهوم الخاص بالبنية اللغوية على أنها نظام يعمل على ضوء قوانين، وهذه القوانين ذاتية، داخلية، غير مرتبطة بعناصر خارجية، مع ما يجب أن يمتاز به هذا النظام من الشمولية والقدرة على التحويل من خلال التنظيم الذاتي، وهي بذلك ليست تجميعاً لمجموعة من العناصر المنعزلة والمستقلة، بل على العكس من ذلك فكل عنصر من عناصرها يقوم على قانون عضوي مضبوط، كما أن للسنية اللغوية خصوصياتها الداخلية ضمن هذا النظام، وهي بالتالي تشكل وحدة كلية غير قابلة للتجزئة.

ومن هنا أصبحت البنية عبارة عن مجموعة من العلاقات تربط بين عناصر التركيب من خلال نظام خاص تتفاعل فيه عناصر الشكل مع عناصر المضمون، غير أن هذه العناصر، لا تتفاعل بطريقة مماثلة في كل التراكيب، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن العلائق البنيوية ليست على درجة متساوية من التماثل في تشكيل دلالة البنية اللغوية الواحدة، وعليه فإنه لا يجب النظر إليها بنفس الطريقة ومن نفس الزاوية، ومع ذلك فإنه لا يمكن إطلاقاً وجود عنصر من البنية قبل وجود الكل، وهذه النقطة هي التي أثارها «هيلمسليف» عندما رأى «أن البنية كيان مستقل من العلائق بينها تبعية وخضوع داخليين... فهي تشكل وحدة مستقلة، بين عناصرها المكونة تساند داخلي ولها قوانينها الخاصة»¹.

1- البنيوية في اللسانيات، د: محمد الحناش - الحلقة الأولى - دار الرشاد الحديثة - ط 1 - سنة 1980 - ص 103.

2- ينظر المرجع نفسه - ص 114.

ذلك لأن «هيلمسليف» ينطلق من التساؤل القائل بأنه إذا كانت البنية هي حصيلة مجموع العلاقات التي تربط بين عناصر التركيب، ومجموع دلالة هذه العناصر هو الذي يشكل بنية النظام اللغوي، فهل يسيطر النظام على العناصر المكونة له؟، وللإجابة على هذا التساؤل يرى «هيلمسليف» أن إدراك إرسالية هذه المكونات إنما ينطلق من الدلالة الكلية للبنية قبل الوصول إلى التمييز بين مختلف العناصر المكونة لها، وهذا يفترض أن تكون الدلالة ناشئة من الأشكال مباشرة، فما نظام العلاقات - في تصوره - سوى شكل له وظيفة يقوم بها، وبالتالي فإن وجود أي عنصر من عناصر هذه البنية يخضع على مستوى الشكل لمجموع العلائق التي تجمعها بالعناصر الأخرى، ويتضح من هذا أن معرفة دلالة البنية لا يمكن أن تنتج عن تحليل كل عنصر على حدة، وبالتالي فوحدات اللغة لا تحدد إلا من خلال العلائق الداخلية التي تجمعها، وهي لا تؤخذ منفردة، بل من خلال المجموع؛ أي من خلال وظيفتها داخل الكل، وقد قال «بنفنيست» في هذا السياق: «إن تجزئ التعبير إلى عناصر محددة لا يؤدي إلى أكثر من تضيق اللغة إلى خانات تماما كما تُجزأ وقائع العالم الخارجي إلى أصناف متعددة، فهذه الطريقة التجزيئية المتبعة ليست إلا شكلية، ونحن نريد من كل تجزئ أن يؤدي إلى إخبار دلالي، وذلك ضروري إذا ما أردنا فهم وظيفة اللغة»².

وهذه الحقيقة التي أشار إليها «بنفنيست» وأكدها «هيلمسليف» في أكثر من سياق، هي نفسها الحقيقة التي أثبتتها الجرجاني في كتابيه: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، من خلال طرحه لمسألة النظم؛ هذه المسألة التي وجهت جل آراء الجرجاني صوب فهم خاص للغة، خالف فيه الكثير من أهل زمانه، واستطاع بواسطته أن يتجاوز حتى أكثر الطروحات اللغوية جدة في العصر الحديث، والجرجاني في موقفه هذا يكشف عن رؤية صائبة ودقيقة، انتهت إليها خلاصة النظر العقلي المحض، والذوق الرفيع في مجال التعامل مع الدلالة اللغوية، بعد مرحلة طويلة من التجارب الإنسانية في هذا الميدان.

ورغم ما يطبع فكرة النظم عند الجرجاني من الشمولية، وكذا تعدد المصطلحات المعبرة عنها، إلا أنها - في الواقع - كفيلة بتفسير الكثير من الظواهر اللغوية في مجال البحث عن الدلالة اللغوية بشكل عام، ودلالة الصورة البيانية بشكل خاص، وقد عبر الجرجاني نفسه عن هذا التوسع والشمولية في نظرية النظم بقوله: «وإذا عرفت أن مدار أمر

النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض»¹، كما استعمل الجرجاني مصطلح النظم بمصطلحات متعددة أشهرها: النظم، الترتيب، البناء، التعليق، ولكن أكثر المصطلحات التي تحظى بالإثارة من خلال فكرة النظم في عمومها هو مصطلح «التعليق» وقد أكد هذه الحقيقة الباحث تمام حسان بقوله: «وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنما كان «التعليق» وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»².

ورغم أن هذا المصطلح الأخير لم يستعمل في تعابير الجرجاني بالقدر الذي استعمل به مصطلح النظم إلا أنه أخذ منذ البداية مفهوما مقابلا لمفهوم النظم ومفسرا له، ذكره الجرجاني في قوله: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض»³ ثم يقول عن ذلك أيضا: «فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما ترى معاني النحو وأحكامه»⁴، ثم يذكر هذا المصطلح أيضا في سياق الرد على الخصوم في هذا الباب بقوله: «وإذا كان ذلك كذلك فما جوابنا لخصم يقول لنا: إذا كانت هذه الأمور وهذه الوجوه من التعلق التي هي محصول النظم موجودة على حقائقها وعلى الصحة وكما ينبغي في منشور كلام العرب ومنظومه... فما هذا الذي تجدد بالقرآن من عظيم المزية؟»¹ بل وأكثر من ذلك فإن هذا المصطلح ذكره الجرجاني في صورتين: المصدر والفعل نحو خمسة عشرة مرة في المدخل وحده، وهو ما يدل على أن المفهوم الدقيق الذي أخذه مصطلح النظم عنده هو معنى التعليق، هذا

1- دلائل الإعجاز - ص 69.

2- اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ص 188.

3- دلائل الإعجاز - ص: ف.

4- المصدر نفسه - ص: ش.

¹ - نفسه ص: ت.

المفهوم الذي يقول بشأنه تمام حسان « إنه الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العامل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية»¹ وغير بعيد من هذا المفهوم تبلورت نظرية «النحو العلائقي» عند «هيلمسليف» التي نظر من خلالها إلى اللغة في مستوى الكلام على أنها كيان علائقي يقوم على أساس الإسناد الوظيفي أو علاقة الخضوع بين العناصر، ورغم ما تمتاز به هذه العناصر من الاستقلال الداخلي إلا أنها لا تقبل التجزئة إلى كيانات معزولة ومستقلة، وهنا يأخذ «التركيب» بين العناصر عند «هيلمسليف» وظيفة «التعليق» بين أجزاء الجملة في نظرية النظم عند الجرجاني، هذا وإن كان مفهومي «التركيب» و«التعليق» يشملان ما يخص الدلالة اللغوية في مستوييها الحقيقي والمجازي معا، إلا أن ما يعنينا من ذلك هو حدود هذا التقارب بين المفهومين عندما يتعلق الأمر فقط بالوظيفة المجازية للكلام، التي يحدثها التصرف في نظام اللغة من خلال «التركيب» أو «التعليق»، ذلك لأن موضوع المقاربة هنا لا يتعلق بالمعنى الذي هو الصورة الذهنية للتعبير المباشر، بل يتعلق «بمعنى المعنى» الذي هو الصورة الذهنية أيضا ولكن للغة البيانية المجازية، من منطلق أن الجرجاني اعتبر هذه الدلالة المجازية قائمة في جوهرها على صور التعليق المتحققة بين وحدات التركيب من خلال نظام العلاقات النظمية، وفي هذا السياق يقول عن واحدة من أهم الصور البيانية وهي الاستعارة: «إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته»².

هذا وقد استوقف الجرجاني من أمثلة ذلك قوله تعالى: «لو اشتغل الرأس شيئا» ويؤكد على أن التركيب الاستعاري فيها قائم على النظم الناشئ عن نظام التعالق بين وحدات التعبير، كما يؤكد أيضا على أهمية النظم في إحداث الصور المجازية بوجه عام، حيث يقول بهذا الشأن: «ذلك لأن هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم، وعنهما يحدث، وبها

¹ - اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ص 189.

² دلائل الإعجاز - ص 79.

يكون، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو، فلا يتصور أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره، أفلا ترى أنه إن قدر في «اشتعل» من قوله تعالى: {واشتعل الرأس شيبا}، أن لا يكون الرأس فاعلا له، ويكون شيبا منصوبا عنه على التمييز، لم يتصور أن يكون مستعارا، وهكذا السبيل في نظائر الاستعارة»¹.

غير أن قيمة العلاقات - كما يتصورها الجرجاني هنا - تسير وفق محور أفقي تحركه العلاقات النحوية، وهذا المحور على مستوى اللغة المجازية متجدد باستمرار، وغير خاضع في كل الأحوال للعلاقات القياسية المنطقية، بل إن درجة التجوز ونوعيته لا تتحدد إلا بالنظر إلى نسبة الانحراف الذي يحدثه «محور المركبات» مع «محور القياس».

لقد كان من أبرز ما أثاره «هيلمسليف» في دراسته للبنية الأساسية للكلام هو تمييزه بين محورين بينهما حد من الاستقلال الداخلي هما: محور المركبات، ومحور القياس، ومن بين أهم النتائج الإيجابية التي يقدمها التحليل البنيوي لدلالة الكلام وفق هذين المحورين هو ضبط نظام العلاقات التركيبية الذي ينشأ عنه المعنى الثاني أو ما يسميه الجرجاني «بمعنى المعنى»، انطلاقا من مراعاة دلالة نظام التركيب ضمن نظام العلاقات القياسية التي تحتويه، وهذا ما يعطي للبعد الدلالي طابع الحقيقة المنطقية القابلة للاستدلال أو الاستقراء، وفي كلا المحورين يتم تحديد وتصنيف كيانات اللغة أو الكلام انطلاقا من العلاقات التي تشكلها، وهذه العلاقات على نوعين: علاقات ثابتة ينشئها نظام اللغة الأصلي، وهي علاقات منطقية قهرية تنتظم فيها قواعد النحو الأصلية، وعلاقات متغيرة تنتظم هي الأخرى وفق نوعين من القواعد: قواعد النحو الأصلية الثابتة من جهة، وقواعد العلاقات الجديدة الناشئة بحكم نظام التركيب في مستوى المركبات من جهة ثانية، غير أن نظام العلاقات في هذه القواعد الأخيرة مرن إلى درجة

1 دلائل الإعجاز - ص 301.

* محور المركبات (syntagmatique): يتمثل في مجموعة نهائية من العناصر المتوالية، يمكن أن تجتمع مع بعضها داخل الأوزان أو الأشكال اللغوية.

** محور القياس (Paradigmatique): يجمع بين العناصر حسب إمكانية تداخلها وهو يشمل القواعد التي تسمح بالإحاطة التامة بانسجامها مع بعضها..

كبيرة، وقابل للإثارة والتخمين والتأويل، ومع ذلك فهو قابل للوصف الموضوعي؛ لكون «العلاقات المركبية» - في تصور «هيلمسليف» - متضمنة للعلاقات القياسية، كما أن «العلاقات القياسية هي المعمل المنطقي للعلاقات المركبية، ذلك لأن التابع يثير أو يؤدي إلى التبادل»².

وعلى هذا الأساس فإن الطريقة التي تتبناها وجهة النظر المعروضة هنا، تقوم على المماثلة بين المحورين: محور الوحدات الصوتية ذات الدلالات الثابتة بحكم الوضع الأصلي، ومحور الدلالات الناشئة في هذه الوحدات الصوتية بحكم الوضع التركيبي الجديد، وينتج عن ذلك مماثلة على مستوى الشكل بين محور أفقي يعرف بـ «التراكبي» (Syntagmatique) ومحور عمودي يعرف بـ: «الاستبدالي» (Paradigmatique)، ويتم من خلال هذين المحورين الوصول إلى ضبط دلالة التركيب المجازي بصورة سليمة تسمح بقياس حد الانزياح بين مدلولات الألفاظ المفردة ومدلولاتها داخل التركيب، ومن ثم توجيه حالة الانزياح باتجاه الشكل المجازي المناسب، ذلك لأن مثل هذه النظرة تنطلق من كون البنية التركيبية كل يقوم على الترابط المحكم بين وحداته الجزئية، وماهية كل جزء ضمن هذه البنية متوقعة على بقية الأجزاء الأخرى، بحيث لا يتحدد أحدهما إلا من خلال علاقته بالأجزاء الأخرى، فتصبح البنية اللغوية التي تنتهي ضمنها الدلالة في التعبير المجازي عبارة عن تنظيم محكم لجملته من عناصر التركيب، تنتظم كلها في إطار الدلالة الكلية التي ينشئها المتكلم، طبعاً وهذا كله خاضع لمعاني النحو، بوصفها الموجه القاعدي والأساسي لدلالة الكلام، سواء في مستوى «القياس» (الاستبدال) أو في مستوى التركيب.

وهذه الحقيقة هي التي أكدها الجرجاني مراراً بقوله: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً...»¹. هذا إذا كان المقصود من التركيب لا يتعدى

2 المرجع نفسه - ص 218.

1 دلائل الإعجاز - ص 314.

إنتاج المعنى، أما إذا تعلق الأمر بالمعنى الثاني الذي ينشأ عن المعنى الأول بعد الانحراف عليه في التعبير المجازي، فإن ذلك لا يوجب توقف الدلالة عند مستوى إدراك العلاقات الأصلية للتركيب، بل يتعداه إلى ربط هذه الدلالة - في حالة الانحراف بها عن المعيار - بأغراض ومقاصد المتكلمين، وفي هذا السياق يورد الجرجاني بيت بشار بن برد السابق الذكر:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

حيث يعلق عليه بقوله: «وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها، وأن يكون قد وقع «كأن» في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكر في «مثار النقع» من غير أن يكون قد أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكر في «فوق رؤوسنا» من غير أن يكون قد أراد أن يضيف «فوق» إلى الرؤوس، وفي «الأسياف» من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على «مثار» وفي الواو من غير أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون كذلك فكر في «الليل» من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لكأن، وفي «تهاوى كواكبه» من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلا للكواكب، ثم يجعل الجملة صفة لليل، ليتم الذي أراد من التشبيه؟ أم لم تخطر هذه الأشياء بباله، إلا مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها؟»¹، ثم يحاول الجرجاني بعد ذلك أن يؤكد هذه الحقيقة ويفصل فيها انطلاقا من بيت بشار السابق حيث يقول: «فبيت بشار إذا تأمله وجدته كالحلقة المفرعة التي لا تقبل التقسيم ورأيت أنه قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنعه الصانع، حين يأخذ كسرا من الذهب فيذيبها ثم يصبها في قالب ويخرجها لك سوارا أو خلخالاً، وإن أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار، وذلك أنه لم يرد أن يشبه النقع بالليل على حدة، والأسياف بالكواكب على حدة، ولكنه أراد أن يشبه النقع والأسياف بالليل في ما تتكرر الكواكب وتتهاوى فيه، فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد، والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد»²، ومن بين ما يستفاد من هذا التوضيح الذي يقدمه

1 المصدر السابق - ص 315.

2 المصدر نفسه - ص 317.

الجرجاني بشأن الدلالة الكلية للتشبيه كصورة مجازية متحققة عن طريق التعالق النحوي، هو أن التركيب المجازي للصورة قوامه العلائق النحوية المختلفة التي تنشأ بين عناصر الجملة أو العبارة انطلاقاً من نظمها وترتيبها على محورين كما تصور ذلك «هيلمسليف»: المحور الأفقي الذي يوضح طريقة تألف عناصر الجملة، والمحور العمودي الذي يوضح كيف نقيس على هذه الجملة الأولى الممثلة لهيئة التركيب الأصلية مختلف الجمل الناشئة على غرارها، ولكن في صورة مغايرة لنظام الجملة الأصلية.

وهذا ما يوجب عند البحث عن الدلالة الكلية التي تنشأ عن طريق الصورة البيانية مراعاة النسق الداخلي المترابط الذي تفرضه قوانين التركيب النحوي، سواء في ذلك ما يحقق «المعنى» على مستوى الدلالة الأصلية أو ما يحقق «معنى المعنى» على مستوى الدلالة المجازية، لأنه لا يكون ثمة مجاز إلا حيث يكون هناك عدول وانزياح عن النمط المعياري للتركيب الأصلي، إما بالاستبدال أو بالتفاعل مع سائر مكونات الجملة أو العبارة المجازية.

ويعلق الجرجاني على اتحاد المعاني في بيت بشار بقوله: «وإذا نظرنا لم نجد لها قد اتحدت إلا بأن جعل «مثار النقع» اسم كان، وجعل الظرف الذي هو «فوق رؤوسنا» معمولاً لمثار ومعلقاً به، وأشرك «الأسياف» في «كان» بعطفها لها على مثار، ثم بأن قال: «ليل تهاوى كواكبه»: فأتى بالليل نكرة، وجعل جملة قوله: تهاوى كواكبه: له صفة، ثم جعل مجموع: ليل تهاوى كواكبه: خبراً لكان، فانظر هل ترى شيئاً كان الاتحاد به غير ما عددناه»³.

وعلى هذا الأساس فإن كل التراكيب المجازية الأخرى تخضع في جوهرها لمثل هذا التفسير النحوي العلائقي، وهذا ما يجعلنا نقول: إن مباحث البلاغة منذ إشارات عبد القاهر الزكي، بدأت تسجل حضورها كشكل متطور من أشكال الدراسات اللسانية المعاصرة، سواء في حقل الأسلوبيات بصيغتها الجديدة، أو في مجال الشعرية والسيميوطيقا، كمبحث مؤهل لمعالجة أنماط التعبير والتواصل المختلفة، (وقد بدأ النظر إلى الصورة البلاغية ضمن هذه المباحث الجديدة على أنها أشكال من الانزياح عن تعبيرية متعارف عليها أو ما نشير إليه دائماً بعبارة «الدلالة الأصلية» للغة، هذه الدلالة الأصلية التي حدودها

«المعنى» تخضع لقاعدة عامة يقبل بها كل الذين يتحدثون لغة واحدة وتشتمل في العادة على العناصر الآتية:

1- مناسبة الكلام لقواعد اللغة المعنية.

2- واحدة الدلالة وتعيينها.

3- مناسبة الدرجة (الصفر للخطاب)¹.

وكل خروج عن هذه القاعدة العامة يمثل خرقاً وانزياحاً يتمظهر في شكل انزياحات دلالية وهي محددة في مجموعتين:

أ- انزياحات استبدالية: وتتميز باستبدال علامة بأخرى.

ب- انزياحات تراكيبية: وتتميز بخلط في نظام تركيب العلامات.

وفي هذا السياق يتفق أكثر علماء اللغة المعاصرين على تصنيف أشكال الانزياحات إلى قسمين:

1- انزياحات استبدالية: يمثلها على المستوى البلاغي كل من المجاز المرسل والكناية ثم الاستعارة.

2- انزياحات تراكيبية: تمثلها مظاهر الحذف والإضمار وكذا التشبيه أو المقارنة

(comparaison)، والإحالة (Anaphone)، والمراكمة (Accumulation) والقلب (Inversion).

غير أن كل أشكال الانزياح بنوعها الاستبدالي والتراكيبى ليست مجرد تحسينات أسلوبية بسيطة، بل هي استجابة في كثير من الأحيان لجملية من المقاصد والأغراض التي لا يروم الأديب التعبير عنها بطريقة مباشرة¹.

وهذا يعني أن الأديب يتعامل مع اللغة -في مستوى الشعر خاصة- بغير الطريقة التي يتعامل بها مع اللغة في غيرها من ضروب الكلام الأخرى، إذ تخرج اللغة الشعرية عن طابعها المباشر التقريرى، وتتصل في العادة بالجوانب الجمالية، التي تأخذ فيها الدلالة اللغوية بعداً ثانياً يتجاوز حدود المعنى المباشر القريب أو ما يسمى بالمعنى الأول، إلى المعنى الثانى البعيد، «وعندما يحدث ذلك، تكون اللغة قد أوغلت في تحطيم الحقيقة الشعرية، بإغراقها في متاهات من

¹ ينظر كتاب الشكل والخطاب (مدخل لتحليل ظاهراتي) - محمد الماكري - المركز الثقافي العربي - بيروت - الطبعة الأولى - سنة 1991 - ص 33.

¹ - ينظر المرجع نفسه - الصفحات: (33، 34، 35، 36).

المفاهيم الذهنية المجردة، وإجراء التعبير فيها مجرى القضايا التي لا مرجع لها في باب المعرفة إلا الحدود والتعريفات المنطقية»¹. وهذا يعني أن تفسير الظاهرة اللغوية حتى في المستوى الثاني المتعلق «بمعنى المعنى» لم يسلم في مباحث اللغة العربية القديمة من النظرة المنطقية؛ هذه النظرة التي ترتب عليها في مستوى دراسة الصورة البلاغية «تفضيل التشبيه على المجاز، ذلك لأنه (التشبيه) يجمع بين حقيقتين حسيّتين في الغالب، والاهتمام بالاستعارة أكثر من غيرها من أنواع المجاز لأنهم عدوها تشبيهاً بشكل ما، ولذلك حرصوا على حصرها في علاقة واحدة جامدة، هي علاقة التشابه المنطقي»².

والحقيقة أن نظرتهم هذه للصورة، لم تختص بالصورة الأدبية في لغة الشعر وحسب، بل شمل ذلك حتى تأويل النصوص القرآنية، تحت تأثير سيطرة سلطان العقل الذي كرسه التوجه المعتزلي من جهة، والتأثر بالفلسفة والمنطق اليونانيين من جهة ثانية، وكان من النتائج المباشرة في التعامل مع اللغة هو أنهم جعلوا الأدلة العقلية أساساً لضبط الدلالة اللغوية وتحديداتها، ودعاهم هذا إلى تعميق البحث في طرق التعبير، والاهتمام بالمجاز الذي وجدوا فيه وسيلة فعالة للتأويل، وكان أمامهم في التعامل مع مدلولات النص القرآني «نوعان من الدلالة: دلالة (أولية) متعلقة بالمعنى الظاهري وهو المعنى الأول، ودلالة (ثانية) متعلقة بالمعنى المجازي الذي هو «معنى المعنى»، هذا الأخير المختلف وراء المعنى الأول (والذي) لا يتوصل إليه إلا عن طريق الأدلة العقلية والشواهد اللغوية...»³.

هذا وقد حظيت الدلالة المجازية عندهم بكامل العناية والاهتمام، ومن علامات ذلك، كثرة التبويب والتفريع، الذي خصت به مباحث علوم البلاغة بوجه عام، ومباحث علوم البيان منها على وجه خاص، كما أن الاستعارة هي الأخرى أخذت - بالمقارنة مع بقية الصور المجازية الأخرى - اهتماماً واضحاً حتى غدت هذه الصورة مقابلاً يكاد يشمل مختلف ظواهر التجوز في لغة البيان، غير أن الملفت للنظر هنا هو

¹ - ينظر الصورة في الشعر العربي حتى آخر القرن الثاني الهجري (دراسة في أصولها وتطورها) - د. علي البطل - دار الأندلس - ص 16.

² - ينظر الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي - جابر عصفور - دار الثقافة - القاهرة - 1974 - ص 10.

³ - ينظر مجلة المناظرة - مقال بعنوان: الاستعارة عند المتكلمين - د. أحمد أبو زيد - العدد 04 الصادر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط - ص 46.

أن عبد القاهر استطاع أن يخطو خطوات محسوسة في طريق تطوير مفهوم الاستعارة، وأن يضع أساسا صالحا لإحداث تغيير كبير في التصور المألوف الذي كان ينظر إليها من خلاله، وقد أوشك بذلك أن يسبق إلى ما يقرب من مفهومها في العصر الحديث، فحين قرر أن الاستعارة ضرب من التجوز في «المعاني»، وأنها تقوم على «الإدعاء» وتداخل الأجناس، فكان قاب قوسين أو أدنى من مفهومها الحديث، غير أنه عاد - في إثبات أن الاستعارة تجري في ساحة المعاني - ليحد من فكرة «الإدعاء» التي تعني التداخل بين الأجناس، وليذكر بأن الاستعارة لا تلغي الحدود الثابتة التي تقوم - في الواقع - بين العوالم.

وفي ضوء هذا التحديد العقلي لدلالة الإدعاء في الاستعارة يكون عبد القاهر قد أعاد التعبير الاستعاري «إلى مبدأ الوضوح والتحديد الذي هو من مظاهر النزعة الكلامية... وقد أدت إلى تصور الاستعارة تصورا عقليا، يميل إلى التحديد والوضوح، ويفرض الالتباس والغموض، وإلى حصر وظيفتها في الإبانة حيناً، وفي الإثبات القائم على ضرب من الإدعاء حيناً آخر»¹، غير أن التصور العقلي الذي جعله الجرجاني شرطاً في نظم الكلام من خلال قوله المشهور: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها على النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل»²؛ ليس التصور العقلي الذي يفهمه الفلاسفة وأصحاب المنطق، بل إنه التصور العقلي كما يفهمه البيانويون أصحاب النحو، فالعقل عند الجرجاني هو منطق اللغة، ومنطق اللغة هو معاني النحو التي يقصد بها ليس مجرد رفع الفاعل ونصب المفعول به، بل ما يوجب الفاعلية أو المفعولية على وجه مخصوص. وقد سقنا في ذلك تعليقه³ على قوله تعالى: {فما ربحت تجارتهم} التي أكد من خلالها على أهمية الوظيفة النحوية في إنشاء الاستعارة.

ولاشك أن هذه النظرة المنطقية - بمفهوم المنطق النحوي للتركيب اللغوي ومنه التركيب البياني بوجه خاص والتي صاغها الجرجاني ضمن إطار «نظرية النظم» - لا تبتعد كثيراً عما صاغه «هيلمسليف» ضمن إطار «نظرية الكلام»، التي أكد فيها على وجود علاقة تبادل

¹ - ينظر المرجع السابق (مقال بعنوان الاستعارة عند المتكلمين - ص 52).

² - دلائل الإعجاز - ص (40، 41).

³ ** التعليق عن هذه الآية ورد في الصفحة 08 من هذا البحث.

بين «محور المركبات» ومحور القياسات؛ حيث يمثل محور المركبات الدلالة اللغوية، في حين يمثل محور القياسات الدلالة النصية أو ما يعرف بدلالة الكلام على حد تمييز «دي سوسير» بين «اللغة» و«الكلام».

ومتلما يخضع «هيلمسليف» اللغة بوجه عام إلى التحليل على ضوء المحورين السابقين من خلال «نظرية النحو العلائقي»، يخضع كذلك الكلام إلى ضوابط التحليل نفسها، بل ويجعل الكلام أحق بهذا التحليل، لأن الدلالة على مستوى اللغة محكومة في الغالب بعلاقات منطقية وعرفية محدودة، في حين أن دلالة النص أو الكلام لا تخضع إلى مثل هذا المنطق، ومثل هذه المحدودية رغم قيامها - في الواقع - على منطق اللغة لأنه يرى: «أن نظرية الكلام يجب أن تقوم بالبرهنة على فرضية وجود علاقات مركبية متضمنة للعلاقات القياسية»¹.

وإذا لم يكشف «هيلمسليف» عن جميع أشكال الكلام في مستوى محور القياسات التي تقوم في بنائها على العلاقات النحوية الوظيفية، فإنه يحدد في هذا الإطار مسألتين في غاية الأهمية: أولاهما: الأسبقية بين المحورين، وثانيهما: طبيعة التبادل الوظيفي بين المحورين ودوره في تكوين دلالة الكلام أو النص.

هذا ويؤكد «هيلمسليف» على أن العلاقة بين المحورين جد ضيقة، من منطلق كونهما وجهان لعملة واحدة ضمن إطار نظام التركيب اللغوي، غير أنه يرى أن محور القياس يسبق بصفة دائمة محور المركبات، بل لا يمكن أن تتحقق علاقات محور المركبات إلا على ضوء العلاقات المنطقية الثابتة في محور القياس، مع أن القاعدة المنهجية تثبت أن الأسبقية لمحور المركبات، رغم ما تتسم به العلاقة بين هذين المحورين من صفة التبادل.

وبناء على ذلك فإن السلسلة الكلامية التي ينتظم من خلالها هذان المحوران تحقق دلالة كلية لا تنشأ من الدلالة المفردة لوحدات السلسلة الكلامية، بل تنشأ من خلال التجاور الوظيفي؛ أو التقارب الوظيفي بين هذه الوحدات، على أن الموجه الأساسي في هذا البناء الوظيفي هو المعاني النحوية؛ هذه المعاني النحوية التي لا تتشكل بصفة مماثلة على محوري: المركبات والقياسات، بحيث يأخذ الكلام بعده المنطقي على

1 عن كتاب: البنيوية في اللسانيات - محمد حناش - ص 216.

محور القياسات، ثم تأخذ الدلالة من خلاله منطقتها الجديد من منطق محور القياسات، ذلك لأنه كما يقول «هيلمسليف»: «إن المركبية والقياسية أو النص واللغة، يوجد بينهما عدد من نقاط الاشتراك؛ إنهما يحتويان على نفس العناصر المتكافئة في الحجم، وبينهما علاقة تحديدية؛ كل عنصر يحدد الآخر؛ وبهذه العلاقة التحديدية يمكن أن نقول عنهما أنهما مختلفان، وكل واحد منهما ينمو على حدة، ثم لا يجب أن ننسى أننا عملياً يمكن أن نميز بينهما بسهولة؛ في محور المركبات نجد نفس العنصر يمكن أن يتكرر ظهوره مرات متعددة وبدون انقطاع، في حين أن ذلك غير ممكن على محور القياس»²، فوجه الاختلاف الذي يشير إليه «هيلمسليف» هنا بين المحورين يشبه إلى حد ما الاختلاف بين التعبير والمحتوى أو ما يسمى في نقدنا العربي باللفظ والمعنى.

وقد سمحت هذه المفاهيم لـ «هيلمسليف» بتحديد مستويي الكلام في إطار المركب والقياس بإعطاء قدرة كافية للتحليل السيميولوجي فيما بعد، لبناء القواعد الضابطة لمختلف الإجراءات المنهجية في تحليل الظاهرة الكلامية. وكان أبرز ما انتهى إليه «هيلمسليف» في هذا المجال، هو إخضاعه التحليل إلى مستويين متلازمين هما: مستوى التعبير ومستوى المحتوى، من منطلق العلاقة التي وضع فيها «سوسير» الدلالة اللغوية؛ على أنها نتاج التفاعل بين الصورة الصوتية والمفهوم، ذلك لأن العلاقة بين التعبير والمحتوى هي التي تشكل كل كلام بشري، بل بها يختلف هذا الأخير عن سائر الأنظمة الإشارية الأخرى، ومن المعلوم أن اللغة البشرية لا يمكن أن تشبه بالقوانين الثابتة، نظراً لقدرتها على الاندماج في كل الظروف بفضل طابعها التداخلي الذي يسمح بإنتاج ما لا نهاية من الدلالات، وكل ذلك يغذيه «التفاعل» على مستوى المركبات، و«الاستبدال» على مستوى القياس كما تصور ذلك «هيلمسليف»، (وقد وضع هذا الأخير معادلة تامة بين تحليل التعبير وتحليل المحتوى، إذ يرى أن الرمز اللغوي يمكن أن يستحضر في مستوى أو في آخر عن طريق مجموعة من الرموز يسميها «أشكالاً» (Figures)، والتي يمكن أن تجزأ إلى وحدات صغيرة على مستوى التعبير، كما أنها تقبل التحليل إلى «سيمات» (sèmes) دالة على مستوى المحتوى، وإذا كان هذا التحليل قادراً على تحديد

2 الكلام لـ «هيلمسليف»، ينظر المرجع نفسه -ص 232.

«المعنى» في مستوى الدلالة الأصلية للكلام، فإنه قادر أيضا على تعيين دلالة «معنى المعنى» في مستوى الدلالة المجازية¹.

هذا ويكون الجرجاني قد تنبه إلى بعض جوانب هذا التحليل من خلال تعامله مع فكرة النظم؛ هذه الفكرة التي استطاع بواسطتها أن يحقق إضافة جديدة في مجال الدراسة اللغوية والبلاغية منها على وجه خاص، ذلك لأنه على مستوى الاستعارة مثلا: لم يتمسك بفكرة «النقل» الذي يبقي الكلمة في حدود فكرة «الاستبدال» التي يقر بها محور القياس في نظرية «هيلمسليف»، بل خرج إلى مفهوم «الإدعاء» المشار إليه سابقا بما يجعل الاستعارة - في جوهرها - شكلا من أشكال التفاعل بين وحدات التركيب، كما أثبت ذلك محور المركبات في نظرية «هيلمسليف»، كما استطاع الجرجاني في الوقت نفسه أن يخلص المجاز في المباحث البلاغية التي كانت قبله من فكرة الاستبدال، الذي اقترن عند سابقه «بوضع اللفظ في غير ما وضع له»، وجعله قائما هو الآخر على مسألة النظم، لأن صور التجوز فيه لا تنشأ عن استبدال الألفاظ بعضها من بعض، وإنما تنشأ أصلا عن طريق عملية إسناد المعاني لبعضها البعض، وفق ما تقتضيه الأغراض والمقاصد.

وإذا كان لا بد أن نقف عند هذا الحد، من خلال ما عرضناه من الآراء النقدية لعبد القاهر في رمزية اللغة، مفردة ومركبة، وما لهذا التركيب من الفاعلية في تحقيق البعد الوظيفي للغة، فإننا يجب أن نقول: إنه ترتب على نظريته هذه نتائج في غاية الأهمية، كان من أهمها انتصاره للصياغة والنظم من خلال اعتباره اللغة مجموعة من العلاقات المتلاقية الدلالات، التي تتأزر معانيها كي تؤدي إلى إشراق الصورة الأدبية ومن خلالها الصورة المجازية، التي لا تحيا دلالاتها وتتجدد إلا من خلال العلاقات النظمية، ووفق ما تنتج الصيغ النحوية في مختلف هيئاتها التركيبية، والتي يتيحها المجال الرحب في اللغة المجازية، وهذا هو الأمر الذي لا تستوعبه مجرد الإضاءة المحدودة على مجموعة من المفاهيم التي أثارها الجرجاني بشأن مسألة «معنى المعنى» كمستوى ثان في التعبير المجازي من خلال نظرية النظم. ومع ذلك تبقى نظرية النظم التي جاء بها الجرجاني ذات موقع متميز ومهم في توجيه الدراسة اللغوية، وتبقى من ورائها نظرية «معنى

1 عن كتاب: البنيوية في اللسانيات - محمد حناش - ص 251.

المعنى» التي صاغها في ضوء إدراكه لأهمية العلاقات النظامية قادرة على تحقيق الكثير من الإجراءات المنهجية الدقيقة في التعامل مع اللغة بوجه عام، والتعامل مع دلالات النص الأدبي بمختلف صوره على وجه خاص، ذلك لأن نظرية النظم في النهاية هي خلاصة تعقد شبكة من العلاقات المتبادلة والمتفاعلة من خلال مجموعة من العناصر اللغوية التي لا يمكن أن تقف عند مستوى واحد من مستويات التحليل، بل تتعداها إلى مختلف المستويات الأخرى، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستوعبها منهج معين مهما كانت أدواته الإجرائية من الصرامة والدقة، هذا وتبقى مختلف المقاربات الساعية إلى فك شفرات النص وفتح مغاليقه الدلالية بحاجة إلى الكثير من التأمل والتأويل.

النحو العربي الأجرومية نموذجاً

يوسف بن هورة
أستاذ بجامعة زيان عاشور
الجلقة

الملخص:

كان الدافع وراء تحبير هذا المقال التعريف بالنحو العربي، وقد ارتكزت في بنائه على منطلقات قاعدية تميّط اللثام وتبرز الدرس النحوي شاخصاً للعيان. المنطلق الأول مقدمة أردت منها تبيان قيمة اللسان العربي، والمنطلق الثاني عرض مكانة النحو العربي في فهم الجملة العربية، أما المنطلق الثالث فشمل إشكالية مصطلحي النحو والإعراب، فحاولت باقتضاب أن أظهر بعض الفروق الجوهرية التي سنّها علماء النحو، ثم عبرت إلى المنطلق الرابع الذي كان في تقديم حدود الإعراب لغة واصطلاحاً، فالمنطلق الخامس الذي جاء في دوافع نشأة علم النحو، وختمت كل هذا بمنطلق سادس تطرقت فيه إلى إسهام بعض علماء النحو في منطقة المغرب العربي، فعرضت نموذجاً كان فارسه "ابن أجروم" ومثته النحو، مشيراً إلى ترجمة عن صاحب الكتاب، فأبوابه، ثم القيمة العلمية للمتن فجهود العلماء في شرح المتن، وذيلت المقال بخاتمة.

إنّ العربية عصب كل معرفة وأداة تعارف الملايين من البشر، وهي منطلق تأسيس كل فعل إبداعي، فهي الغيث الذي يحيي الأرض بعد موتها، ويوجد العشب بعد العدم، وانطلاقاً من هذا حاولت أن أساهم في وضع لبنة تضاف إلى غيرها من اللبّات، التي ساهم بها كل الغيورين على الحرف العربي، وديدن كل واحد منهم اكتشاف أسرار لغة الضاد، التي قيل فيها «التي لم يحط بها إلا نبي، والتي حظيت بأعلى المراتب لارتباطها بكتاب الله، وكل مرتبط بالله معجز باق لا يضره من كاده»⁽¹⁾

1- منهج البحث وتحقيق النصوص، محمد بن صالح ناصر، معهد الاستقامة للدراسات الإسلامية، زنجبار، ط4، 1419هـ/1998م: ص90

ولا يخفى على أحد ما لعلم النحو من فائدة جمة وأهمية قصوى في إدراك معنى الجملة العربية فإننا لا نفهم قوله تعالى ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾⁽¹⁾ إلاّ بالنحو نعرف أن العلماء يخشون الله، وقول الله تعالى ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات...﴾⁽²⁾ ندرك بالنحو أيضا أن المبتلى هو الله والمبتلى هو إبراهيم عليه السلام، ومن هنا آل علماء النحو على أنفسهم منذ أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) ثم تلميذه سيبويه (ت180هـ) فالأخفش (ت215هـ) إلى وقتنا للتظير والتععيد للظواهر النحوية والكلام العربي بشكل عام.

والحديث عن النحو يسلمنا للحديث عن الإعراب فرغم أنهما مصطلحان متعاوران إلاّ أنّ هناك تداخلا كبيرا بينهما لدى الكثير من الناس فهم يتوهمون أن النحو إعراب، وأن الإعراب نحو، فما حدّ النحو؟ وما العلاقة بينه وبين الإعراب؟ وما الدوافع التي كانت وراء نشأة علم النحو العربي؟

جاء في لسان العرب لابن منظور (ت711هـ) أن النحو هو «إعراب الكلام العربي، ويسمى أهل اليونان علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحواً»⁽³⁾، أمّا اصطلاحاً فيعرف ابن جني (ت392هـ) النحو بقوله: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالنتنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها»⁽⁴⁾ وقد ذهب أحمد سليمان الياقوت «أن ابن جني في هذا التعريف قد جمع بين نوعين من الدراسة، الصّرف Morphology والتركيب Syntax وهما يُكوّنان في الدراسات اللغوية الحديثة ما يسمى بعلم النحو Grammar»⁽⁵⁾. فالصّرف حينما تكلم عن التنتية والجمع و... والنحو في حديثه عن الإضافة والإعراب.

(1) سورة فاطر، من الآية 28.

(2) سورة البقرة، من الآية 124.

(3) لسان العرب، ضبط نصه وعلق حواشيه: خالد رشيد القاضي، دار صبح وإديسوفت، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م: 71/14.

(4) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، 1999م: 35/1.

(5) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان الياقوت، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1983م: ص20.

والإعراب لغة له معان كثيرة منها الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، والتحسين نحو جارية عروب أي حسنة، وأعرب الرجل إذا كان عارفا بالخيل العتاق. أمّا اصطلاحاً ففيه مذهبان، أحدهما لفظي وقد اختاره ابن مالك (ت672هـ): «بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب»⁽¹⁾ والثاني معنوي وهو مذهب سيبويه (ت180هـ) وحده «الإعراب تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا»⁽²⁾. والواقع أن النحو دائرته أوسع من الإعراب بل إن الإعراب جزء لا يتجزأ من النحو ومكون من مكوناته «ولو كان النحو هو الإعراب لكانت اللغات غير المعربة كالانجليزية مثلاً - لا يوجد بها نحو»⁽³⁾.

أما بالنسبة لنشأة النحو العربي فقد تجاذبته روايات عديدة نذكر منها أن أبا الأسود الدؤلي (ت69هـ) سمع رجلاً يقرأ قوله تعالى «إن الله بريء من المشركين ورسوله»⁽⁴⁾، فجزّ كلمة "رسوله" فقرر وضع النحو.

ورواية أخرى مفادها أن قوماً قدموا إلى زياد فقالوا: «أصلح الله الأمير توفي أبانا وترك بنون»⁽⁵⁾، فأمر أبا الأسود أن يضع للناس العربية. وقصة أبي الأسود مع ابنته حينما قالت ما أحسن السماء فردّ عليها: نجومها. فقالت: إنما تعجبت من حسنها، فقال: إذن فقول ما أحسن السماء! فوضع العربية.

ومهما يكن من اختلاف الروايات فإن الغاية واحدة وهي تقويم اللسان صونا للعربية من اللحن.

وحينما التفت علماء النحو إلى البحث عن العلل والتأصيل لقواعد اللغة راحوا يلتمسون مواد الاحتجاج لتشريع أحكامهم فشفعوها بالشواهد النقلية من خلال الرجوع إلى كتاب الله تعالى والحديث النبوي الشريف، ثم إلى الشعر الجاهلي، فشعر طبقة المخضرمين وشعر المتقدمين أمثال الفرزدق وجريير والكميت وذي الرمة، لكن تجدر الإشارة إلى أن علماء النحو كانوا ولا يزالون بين مؤيد ومعارض فيما يتعلق بمسألة الاحتجاج بالحديث النبوي، فالاستدلال بحديث النبي ﷺ

(1) شرح ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الناطم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت: ص33.

(2) متن الأجرومية، ابن أجروم الصنهاجي: ص2.

(3) ظاهرة الإعراب في النحور العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، المصدر السابق: ص20.

(4) سورة التوبة، من الآية3.

(5) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، المصدر السابق: ص17.

أقره ابن مالك (ت672هـ) وجوز الشاطبي (ت684هـ) الاحتجاج بالحديث النبوي الذي عني بنقل ألفاظه، ورفض أبو حيان (ت745هـ) وغيره الاستدلال به ومسوغهم في ذلك حجتان:

الأولى: أن الأحاديث الشريفة لم ينقلها الرواة كما سمعت وإنما رويت بالمعنى مثل ما روي من قوله ﷺ «زوجتكم بما معكم من القرآن»؛ «ملكتكم بما معكم من القرآن» «خذها بما معكم من القرآن». فهم يرون أن الرسول ﷺ لم يتلفظ بتلك الألفاظ كلها⁽¹⁾.

لكن عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) أوضح الردود التي عقب بها العلماء على هذا المذهب بأن النقل بالمعنى وقع قبل عصر التدوين وقبل فساد اللغة.

والثانية: فمردودة أيضا بدعوى أنه ليس من المعقول عدم الاستدلال بالمادة يقر عدم صحة الاستدلال، وفي سياق هذه الردود أعاب الشاطبي (ت684هـ) على أولئك الاستشهاد بشعراء الجاهلية وعدم احتجاجهم بكلام صفوة الخلق بحجة غاية في الإقناع: «لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة»⁽²⁾.

وإيماننا بهذا كله سارع جهابذة القرون الأولى بالتأليف في النحو أمثال سيبويه (ت180هـ) والمبرد (ت286هـ) وابن عصفور (ت669هـ) وابن مالك وأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) وغيرهم، فألفوا كتباً لا يغني أحدها عن الآخر دون أن ننسى متن الأجرومية لابن أجروم (ت723هـ)، الذي يعدُّ مظنة من مظان الصرح النحوي على امتداد الأزمنة والأمكنة.

فمن هو ابن أجروم؟ وما هي المادة النحوية التي قدّمها؟ وما القيمة العلمية للمتن وما جهود العلماء في شرحه؟

(1) ترجمة ابن أجروم:

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن أجروم⁽³⁾، من علماء اللغة، وقلّته من قلّات الزمن، ولد بفاس سنة 672هـ اتخذ القاهرة قبلة للتزود المعرفي فنهل من معينها. درس في

(1) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م: 11/1.

(2) المصدر نفسه: 12/1.

(3) وتعنى بلغة البربر الفقير الصوفي.

فاس، كانت وفاته سنة 723هـ، ودفن في باب الجديد بفاس، من مؤلفاته "المقدمة الأجرؤمية" وهي مقدمة نافعة ألفها بمكة المكرمة، و"فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى".⁽¹⁾

(2) المكانة العلمية لصاحب الأجرؤمية:

وصف أبو زيد عبد الرحمن المكدوي (ت801هـ)، ومحمد بن محمد بن إسماعيل الراعي (ت853هـ) في مقدمتي شرحيهما للمتن أن ابن أجزؤم: «إمام في النحو ورجل عرف بالبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته».⁽²⁾

وقال عنه ابن مكتوم (ت749هـ): «نحوي، مقرئ وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع وله مصنّفات وأراجيز في القراءات وغيرها وهو مقيم بفاس، يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات»⁽³⁾

(3) موضوعات المتن: احتوى الكتاب على الأبواب التالية:

- باب الكلام وما يتألف منه
- باب الإعراب.
- باب معرفة أمارات الإعراب
- باب الأفعال.
- باب مرفوعات الأسماء.
- باب الفاعل.
- باب نائب الفاعل.
- باب المبتدأ والخبر.
- باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر:
- باب كان وأخواتها.
- باب إن وأخواتها.
- باب ظن وأخواتها.
- باب النعت.

(1) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1384هـ-1964م: 238/1، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992م: 1796/2، والأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1992: 33/7.

(2) بغية الوعاة: 238/1، 239.

(3) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت: 62/3.

- باب النكرة والمعرفة.
- باب العطف.
- باب التوكيد.
- باب البدل.
- باب منصوبات الأسماء:
- باب المفعول به.
- باب المصدر.
- باب ظرف الزمان وظرف المكان.
- باب الحال.
- باب التمييز.
- باب الاستثناء.
- باب لا.
- باب المنادى.
- باب المفعول من أجله.
- باب المفعول معه.
- باب مخفوضات الأسماء.

4) القيمة العلمية للمتن:

الأجرومية المقدمة الشهيرة في النحو يطلق عليها البعض الأجرومية، والصواب الأجرومية⁽¹⁾، وهي مختصر في النحو نُعَوِّل عليه المدارس في التعليم حتى الآن. طبعت أول مرة في روسيا سنة 1631م، ثم في لندن سنة 1677م ثم في باريس ومصر والشام والأستانة وغيرها.⁽²⁾

(1) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، 1999م: ص5.
(2) تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط1 1425/1426هـ-2005م: 165/3.

- (5) جهود بعض العلماء في شرح الأجروميّة: (1)
- محمد بن أحمد يعلى الحسني (ت 723هـ): (2)
 - الدرّة النحوية في شرح الأجروميّة.
 - محمد بن محمد بن إسماعيل الرّاعي (ت 853هـ):
 - المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الأجروميّة.
 - أحمد بن محمد بن عبد السلام (ولد سنة 847هـ):
 - النخبة العربية في حلّ ألفاظ الأجروميّة.
 - الجواهر المضية في حلّ ألفاظ الأجروميّة.
 - محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت 977هـ)
 - نور السجية في حلّ ألفاظ الأجروميّة.
 - أبو العزم شمس الدين محمد الحلاوي المقدسي (ت 883هـ)
 - الكواكب الضوئية في حلّ الألفاظ الأجروميّة.
 - أحمد بن قد بن أحمد (ت 1044هـ): (3)
 - الفتوح القيومية في شرح الأجروميّة.
 - أحمد بن محمد بن حمدون السلمي ابن الحاج (ت بعد 1269هـ)
 - العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن أجرّوم.
 - أحمد بن أحمد النجاري الدميّاطي (ت بعد 1309هـ)
 - منحة الكريم الوهاب وفتح باب التّحو للطلاب.
 - محمد بن عمر البنّنتي (ت 1316هـ).
 - كشف المروطية عن ستور الأجروميّة.
 - محمد إسماعيل الطهطاوي (ت 1341هـ).
 - الباكورة العربية في شرح متن الأجروميّة.
 - عبد الرحيم بن عبد الرحمن الجرجاوي (ت 1342هـ)
 - عوائد الصلات الربّانية على متن الأجروميّة.

(1) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1968: 695/2. وكشف الظنون/2، 1796، 1797. وتاريخ الأدب العربي: عمر فروخ، دار العلم للملايين بيروت، ط4، 1984م: 397/4، 398. ومعجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط2، 1400هـ-1980م: ص33.

(2) مخطوط بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، تحت رقم: 146.

(3) مخطوط بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، تحت رقم: 163 و164.

• عبد الرحمن بن عبد الرحمن الجرجاني السيوطي (ت1342هـ).
- فوائد الطارف والتالد على شرح الأجرؤميّة للشيخ خالد.

6) منظومات الأجرؤميّة:

ونظرا للمكانة العلمية التي اكتسبها ويكتسبها متن الأجرؤميّة زمانا ومكانا، في تقويم الأداء اللغوي للناشئة جعل بعض العلماء يزدون عن الشروح والحواشي نظم المتن في منظومات، نذكر منها:
- "الدرّة البهية في نظم الأجرؤميّة"، لشرف الدين يحيى بن موسى بن رمضان العمري (ت890هـ) وقد طبع هذا النظم عدة طبعات منها:
- طبعة مكتبة آل ياسر، مصر، ط1، 1415هـ. وشرحه إبراهيم بن محمد البيجوري (ت1277هـ) بعنوان: "فتح رب البرية على الدرّة البهية نظم الأجرؤميّة". وقد طبع بمصر سنة1322هـ.
- "جمال الأجرؤميّة"، لرفاعة بن رافع الطهطاوي (ت1290هـ)، طبع في مطبعة بولاق، مصر، 1280هـ.

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا المقال، هي أهمية الدّرس النحوي في مساهمته -على الأقل- في تقليل ظاهرة اللّحن التي اتسعت دائرتها بين أوساط المتعلمين، هذا فضلا عن محاولة التقرب عن كُتب للتعرف على مدى إسهامات الرّعيل الأوّل من علماء النحو الذين كان لهم قصب السبق في التنظير لفلسفة النحو وتقييد القواعد، وهي جهود لا يحقرها إلاّ إنسان مغرض.

ومن جهة أخرى اكتشفنا أن كثرة الشروح ووضع الحواشي لمؤلف واحد فيه دلالة على أن المشتغلين على النحو العربي حاولوا تبسيط المادة النحوية الموجودة في التصانيف القديمة الحبلية بالإسهاب المؤدي إلى الغموض والمحشوة بمصطلحات بعيدة لا يسبر أغوارها إلاّ الراسخون في العلم.

كما أن هذا المقال عرّج على مكانة ابن أجرؤم ومنته الذي يعدّ مظنة من مظان النحو العربي يضاف إلى نفائس الكتب النحوية، وما شروحات العلماء على امتداد الجغرافية العربية إلاّ آية على قيمة الكتاب الذي يبرز مدى ما قدّمه علماء المغرب العربي لخدمة الحرف العربي.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1992م.
- 2- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1384هـ-1964م.
- 3- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط1 1425/1426هـ-2005م.
- 4- تاريخ الأدب العربي، عمر فروخ، دار العلم للملايين بيروت، ط4، 1984م.
- 5- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.
- 6- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، 1999م.
- 7- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 8- شرح ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الناظم، تحقق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت..
- 9- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان الياقوت، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1983م.
- 10- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992م.
- 11- لسان العرب، ضبط نصه وعلق حواشيه: خالد رشيد القاضي، دار صبح وإديسوفت، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م.
- 12- متن الأجرومية، ابن أجروم الصنهاجي.
- 13- مخطوط بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، تحت رقم: 146.
- 14- مخطوط بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، تحت رقم: 163 و164.
- 15- معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط2، 1400هـ-1980م.
- 16- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، 1999م..
- 17- منهج البحث وتحقيق النصوص، محمد بن صالح ناصر، معهد الاستقامة للدراسات الإسلامية، زنجبار، ط4، 1419هـ/1998م.
- 18- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1968.

دراسات نقدية

وأدبية

